واشنطن توافق على «بيع» صواريخ لليابان

زعيم كوريا الشمالية يحذر من «خطر نشوب حرب نووية»

زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون برفقة ابنته جو-إي خلال الزيارة

في وقت ندد بالتعاون العسكري الثلاثي المكثف بين كل من كوريا الجنوبية والولايات المتحدة واليابان، دعا الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون إلى تعزيز قدرات القوات البحرية أثناء زيارته إلى مقر قيادة القوات البحرية في البلاد.

وحذر زعيم كوريا الشمالية في الوقت نفسه من خطر نشوب حرب نووية، وفقا لما ذكره تقرير إعلامي رسمي في البلاد، أمس الثلاثاء.

وجاءت زيارة كيم، التي جرت في يوم البحرية في كوريا الشمالية، بعد أيام من زيارته إلى وحدة بحرية، حيث تفقد اختبار صاروخ كروز على متن سفينة حربية، وفقا لوكالة «يونهاب» للأنباء.

ونقلت وكالة الأنباء المركزية الكورية الشمالية الرسمية في تقرير باللغة الإنجليزية عن كيم قوله: «تحقيق النجاحات في التطوير السريع للقوة البحرية أصبح قضية ملحة للغاية في ضوء المحاولات العدوانية الأخيرة للأعداء وطبيعة الأعمال العسكرية».

وأضاف كيم «الوضع السائد يتطلب من قواتنا البحرية بذل كل جهودها لاستكمال الاستعداد للحرب للحفاظ على اليقظة القتالية المستمرة والاستعداد لكسر إرادة العدو».

ورافق كيم ابنته جو-إي خلال الزيارة في أول ظهور علني لها منذ 16 مايو الماضي عندما حضرت لتفتيش ميداني للجنة تحضيرية، بشأن محاولة كوريا الشمالية إطلاق قمر اصطناعي عسكري للتجسس.

وأضاف كيم أن تعزيز التعاون الأمني بين سول وطوكيو وواشنطن جعل المياه قبالة شبه الجزيرة الكورية «أكثر المياه غير المستقرة مع خطر نشوب حرب نووية»، ودعا البحرية إلى الحفاظ على الاستعداد للحرب.

كما انتقد كيم قادة كوريا الجنوبية والولايات المتحدة واليابان، واصفاً إياهم بأنهم «زعماء عصابات»، في انتقاد واضح لأول قمة قائمة بذاتها في منتجع كامب ديفيد الرئاسي في ماريلاند في وقت سابق من الشهر الجاري.

وتوصل القادة الثلاثة إلى سلسلة من الاتفاقات خلال القمة، بما في ذلك الالتزام بالتشاور مع بعضهم بعضاً على وجه السرعة في حالة وجود تهديدات مشتركة، وإجراء مناورات عسكرية مشتركة سنوية، ومواصلة تعزيز التعاون في مجال الدفاع الصاروخي الباليستي لمواجهة التهديدات النووية والصاروخية لكوريا الشمالية.

وعلى صعيد متصل، قال مسؤولون إن كوريا الجنوبية والولايات المتحدة واليابان أجروا مناورة دفاع صاروخي ثلاثية في المياه الدولية جنوب شبه الجزيرة الكورية، اليوم الإثنين، رداً على إطلاق كوريا الشمالية المزعوم لصاروخ فضائي الأسبوع الماضي.

وجرت المناورات جنوب جزيرة جيجو جنوبي البلاد بعد أن فشلت محاولة بيونغ يانغ إطلاق صاروخها تشوليما 1-، الذي يحمل ما زعمت أنه قمر اصطناعي للاستطلاع العسكري، يوم الخميس الماضي، وهو ثاني فشل لها هذا العام، وفقاً لوكالة أنباء يونهاب الكورية الجنوبية.

وقالت البحرية الكورية الجنوبية إن «التدريبات جرت رداً على التهديدات الصواريخ الباليستية.

كما اختبرت المناورات أنظمة تبادل المعلومات الخاصة بها كجزء من الجهود المبذولة لتشغيل نظام لتبادل بيانات التحذير من الصواريخ الكورية الشمالية، في الوقت الفعلي بين الدول الثلاث بحلول نهاية هذا العام، كما أكد قادتها في قمة عقدت في وقت سابق من هذا الشهر.

وكانت آخر مرة أجرت فيها الدول الثلاث مثل هذه المناورات للدفاع الصاروخي في يوليو الماضي.

وإلى ذلك، وافقت الحكومة الأمريكية على البيع المحتمل لليابان لصواريخ جو-أرض والمعدات ذات الصلة بتكلفة تقدر بنحو 104 ملايين دولار، حسبما ذكرت وزارة الخارجية الأمريكية يوم الإثنين.

وأخطرت وكالة التعاون الأمني الدفاعي الكونغرس بالخطة المتعلقة بالصواريخ طويلة المدى في وقت سابق من الإثنين، بحسب ما نقلته وكالة «كيودو» اليابانية للأنباء.

وقالت الوكالة إن الحكومة اليابانية طلبت شراء ما يصل إلى 50 صاروخاً، مضيفة أن البيع المقترح سيساعد الولايات المتحدة على تحسين أمن «حليف رئيسي يمثل قوة للاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ».

وأضافت الوكالة في بيان أنه سيتم تركيب الصواريخ على طائرات إف-15 التابعة لقوات الدفاع الذاتي الجوية اليابانية وطائرات مقاتلة أخرى، مشيرة أيضاً إلى أن الخطة لن تغير التوازن العسكري الأساسي في المنطقة، ولن تسبب تأثيراً سلبياً على الاستعداد الدفاعي الأمريكي.

وذكرت «كيودو» أنه في مواجهة التحديات الأمنية الخطيرة التي تفرضها الصين وكوريا الشمالية، قامت الحكومة اليابانية بتحديث وثائقها الدفاعية الرئيسية في أواخر العام الماضي، متعهدة بالحصول على ما يسمى قدرات الضربة المضادة أو ضربة قاعدة العدو، في تحول كبير في السياسة بموجب دستور البلاد الذي ينبذ الحرب.

وكجزء من هذه الجهود، أصبحت اليابان أكثر فاعلية في الحصول على القذائف طويلة المدى وتطويرها.

الكرملين: جنازة بريغوجين تخص عائلته .. وبوتين لن يحضر

بريغوجين وبوتين

قال الكرملين، أمس الثلاثاء، إن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لا يعتزم حضور جنازة يفغيني بريغوجين رئيس مجموعة فاغنر العسكرية الخاصة الذي لقي حتفه في تحطم طائرة خاصة الأسبوع الماضي.

وجاء تحطم الطائرة بعد شهرين من تمرد مسلح نظمته مجموعته ضد كبار قادة الجيش الروسي استولت فيه على مدينة روستوف بجنوب البلاد، وتقدمت باتجاه موسكو، قبل أن تتراجع وهي على بعد مئتي كيلومتر من العاصمة.

وردا على سؤال حول ما إذا كان بوتين سيحضر الجنازة، قال ديمتري بيسكوف المتحدث باسم الكرملين للصحافيين: "حضور الرئيس غيرا وارد".

وأوضح بيسكوف أن الكرملين ليس لديه معلومات محددة فيما يتعلق بترتيبات الجنازة، مشيرا إلى أنها مسألة تخص العائلة.

وقال محققون الأحد الماضي إن الفحوص الوراثية أثبتت أن بريغوجين كان بين الأفراد العشرة الذين لقوا حتفهم في تحطم الطائرة.

ورفض الكرملين تلميحات بعض الساسة والمعلقين الغربيين بأن بوتين أمر بقتل بريغوجين بدافع الانتقام، ووصفها بأنها "محض أكذوبة".

بايدن يزور فيتنام في سبتمبر المقبل

جو بايدن

قال البيت الأبيض، أمس الأول الإثنين، إن الرئيس الأمريكي جو بايدن سيسافر إلى فيتنام في العاشر من سبتمبر ويجتمع مع كبار المسؤولين لبحث مجموعة من القضايا المتنوعة من التكنولوجيا والاقتصاد، إلى الاستقرار الإقليمي وتغير المناخ.

وأضاف البيت الأبيض، أن بايدن سيجتمع مع الأمين العام للحزب الشيوعي نغوين فو ترونغ ومسؤولين آخرين في العاصمة الفيتنامية هانوي، قبل السفر إلى ألاسكا لإحياء الذكرى السنوية لهجمات 11 سبتمبر 2001.

وكان البيت الأبيض قال في بيان، بعد إعلان بايدن في وقت سابق من هذا الشهر عن خطط الزيارة، إن الرئيس سيبحث مع المسؤولين الفيتناميين خلال وجوده في هانوي توطيد العلاقات الثنائية، بالإضافة إلى تعزيز "الاقتصاد الفيتنامي الذي يركز على التكنولوجيا والابتكار".

ويقيّم البلدان، اللذان تحاربا في الماضي، علاقاتهما في ضوء بروز وتنامي الدور الصيني.

وتعتبر واشنطن، أن هانوي من بين أكبر شركائها في المنطقة، وخصوصاً مع مضي الزمن وخفوت ذكرى حرب فيتنام. وأجرى بايدن وترونج اتصالاً هاتفياً في مارس وزار وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن فيتنام بعد الاتصال بشهر.

وأصبح ترونغ، وهو الشخصية الأكثر نفوذاً في فيتنام، أول زعيم أجنبي يجتمع مع الرئيس الصيني شي جين بينغ في بكين في العام الماضي، بعد تأمين الزعيم الصيني لولاية ثالثة في إنجاز غير مسبوق.

خسائر بشرية للجيش الصومالي في هجوم لحركة الشباب الإرهابية

شنّ مسلحو حركة الشباب الإرهابية، مطلع الأسبوع الجاري، هجوماً على قوات الجيش الصومالي، ما تسبب في إصابة عشرات الجنود، ومقتل عدد غير معروف.

وقالت مصادر، أمس الأول الإثنين، إن الهجوم استهدف قوات في بلدة "عوس ويني"، التي استعادتها السلطات من المرتبطين بتنظيم القاعدة الإرهابي، قبل أيام في إطار أكبر هجوم على حركة الشباب منذ سنوات.

وبدأت الحملة العسكرية الحكومية في وسط البلاد العام الماضي وتكثفت في الأيام الأخيرة مما أدى إلى السيطرة على معقل المتطرفين، في "عيل بور" يوم الجمعة.

لكن الهجوم الذي وقع في "عوس ويني" في اليوم التالي سلط الضوء على ضعف الجيش أمام الهجمات المضادة في المناطق التي تتحصن فيها حركة الشباب منذ فترة طويلة.ولم تعلن الحكومة الصومالية سوى عن إحباط الهجوم. ولم يرد متحدثون عسكريون ووزير الداخلية على طلبات للتعليق.

وقال جنديان في البلدة إنهما أصيبا، وقالت مصادر في مستشفى عسكري إن الجيش والمسلحين تكبدوا خسائر فادحة.

وقال أحد الجنود، الذي ذكر أن اسمه عيسى، إن 17 جندياً آخرين على الأقل قُتلوا. وقال جندي آخر يدعى ظاهر إنه متيقن من أن "العديد" من الجنود والمسلحين قُتلوا في المعركة، لكنه لم يتمكن من تحديد عددهم.

وقال ظاهر، "في نحو الساعة السادسة صباحاً، انفجرت سيارة ملغومة، وأعقب ذلك معركة حامية الوطيس".

وأضاف، "عندما حصلنا على تعزيزات اشتد القتال، وألحقنا بالإرهابيين هزيمة منكرة".وقالت 4 مصادر في مستشفى عسكري، إن 50 جندياً مُصاباً على الأقل نقلوا إلى هناك لتلقي العلاج. وطلبت المصادر عدم كشف هوياتها، لأنها غير مخول لها التحدث لوسائل الإعلام.

وقال الرئيس الصومالي الأسبق شريف شيخ أحمد، يوم السبت، إن على البرلمان "إجراء تحقيق جدي في المعركة، التي فقدنا فيها العديد من الجنود، وتحميل القادة المسؤولية".

وقال النائب السابق لرئيس بلدية مقديشو علي ياري علي، إن نحو 130 جندياً قتلوا، وذلك نقلاً عن ضباط بالجيش، لم يذكر أسماءهم في المكان.

وقتلت حركة الشباب الإرهابية عشرات الآلاف منذ عام 2006، في حربها للإطاحة بالحكومة المركزية الصومالية.

وزيرة الخارجية الفرنسية طالبت أيضا بمنح إفريقيا «مكانا أكبر» في مجلس الأمن الدولي

فرنسا تدعو لدمج الاتحاد الإفريقي بمجموعة العشرين

وزيرة الخارجية

دعت وزيرة الخارجية الفرنسية كاثرين كولونا، إلى دمج الاتحاد الإفريقي في مجموعة العشرين، ومنح القارة «مكانا أكبر» بمجلس الأمن الدولي.

جاء ذلك في كلمة لها أمس الثلاثاء، خلال المؤتمر السنوي لسفراء فرنسا المنعقد في العاصمة باريس.

وقالت كولونا: «اقتناعًا منّا بأن أمام العلاقات بين فرنسا والدول الإفريقية مستقبل مشرق، لا ينبغي للاستغلال الشعبوي للخطاب المناهض لفرنسا أن يطغى على جودة علاقاتنا في الغالبية العظمى من الحالات»، وفق تعبيرها.

لكن تصريحات كولونا عن مستقبل مشرق مع إفريقيا يراه مراقبون أنه يتناقض مع أرض الواقع، حيث تتجه باريس خلال السنوات القليلة الماضية نحو فقدان ثقلها بالقارة السمراء لصالح تعاظم نفوذ قوى دولية أخرى.

وأبرز تجليات الانكفاء الفرنسي في إفريقيا كان عند انسحابها من مالي عام 2022، عقب انقلاب عسكري بعد 9 سنوات من التمركز فيها في إطار قوة برخان العسكرية لمكافحة التنظيمات الإرهابية عند الحدود مع النيجر.

وأشارت الوزيرة إلى أن البلدان الإفريقية «شركاء أساسيون في مواجهة العديد من التحديات المشتركة»، وشددت على أن «فرنسا تدافع عن دمج الاتحاد الإفريقي في مجموعة العشرين»، إضافة إلى «منح مكانة أكبر لإفريقيا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة».

وتطرقت كولونا إلى الأزمة في النيجر والعلاقات التي تدهورت بين البلدين بعد الانقلاب العسكري في 26 يوليو/تموز، حيث برزت مطالبات بخروج فرنسا تماما من نيامي، والتوقف عن التدخل بمصيرها والسيطرة على مقدّراتها.

وقالت الوزيرة: «إذا نددنا بالانقلاب في النيجر، فذلك لأنه خلف شاشات الحكم الرشيد وإنقاذ الوطن، لا يوجد شيء غير إنكار الديمقراطية»، وفق تعبيرها.

وتابعت أنه «في بعض الأحيان يتعين عليك العودة إلى الحقائق البسيطة: لا يوجد انقلابيون ديمقراطيون، تماما كما لم تكن هناك طالبان معتدلة بالأمس».